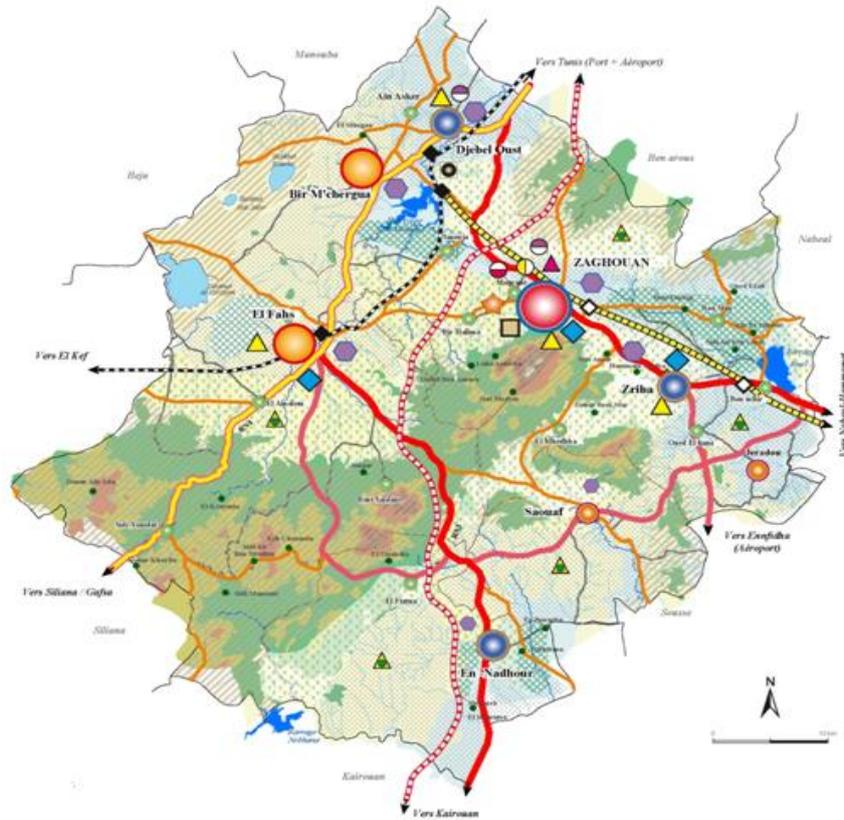




الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
الإدارة العامة للتهيئة الترابية

المثال التوجيهي لتهيئة و تطوير ولاية زغوان

المرحلة الثالثة: استراتيجية تهيئة و تنمية ولاية زغوان
وبرنامج العمل في أفق
2030
~ملخص تقرير المرحلة الثالثة~



	GEREP-Environnement 17 Rue Mustapha Abdesslem, El Menzah V, 2037 – Tunis- TUNISIE Tél : (+216) 71752976/71236248 Fax : (+216) 71234 825 E-mail :contact@gerep-environnement.com www.gerep-environnement.com	رمز: 15 – 297
		نسخة نهائية
		ديسمبر 2018

فهرس

1.	تقديم عام.....	3
2.	حصيلة التشخيص.....	4
3.	الانعكاسات القطاعية لإستراتيجية التهيئة و التطوير.....	13
1.2.	ملف التنظيم المجالي.....	13
1.2.1.	المبادئ الأساسية.....	13
1.2.2.	التوجهات الترابية.....	13
1.3.	ملف التجهيزات و النقل.....	16
1.3.1.	تعزيز منظومة النقل بولاية زغوان.....	16
1.3.2.	الخدمات و المرافق العمومية.....	17
1.4.	ملف البيئة و الموارد الطبيعية.....	17
1.5.	ملف الفلاحة.....	17
1.6.	ملف الأنشطة الصناعية و السياحة و الخدمات.....	18
1.7.	ملف التجهيزات العمومية.....	18
1.8.	ملف السكن و التحضر.....	19
4.	مخطط البرنامج.....	20
1.9.	المشاريع الهيكلية.....	22
1.10.	أدوات التنفيذ.....	25
1.10.1.	سياسة المبادرة.....	25
1.10.2.	اللامركزية.....	25
1.10.3.	حوكمة التهيئة الترابية.....	25
1.10.4.	لوحة القيادة.....	26

قائمة الخرائط

15.	خريطة عدد 1: خارطة الشبكة الحضرية المقترحة في أفق 2030.....
24.	خريطة عدد 2: خارطة المشاريع المهيكلية.....

الجداول قائمة

16.	جدول عدد 1: الاجراءات المبرمجة و المقترحة في منظومة النقل بولاية زغوان.....
21.	جدول عدد 2: توزع المشاريع والاستثمارات حسب القطاعات.....

لقد تم إعداد هذه دراسة بالتنسيق مع الإدارة العامة للتهيئة الترابية/ وزارة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية تحت إشراف :

- السيد كمال الدوخ :مهندس مدني عام و المدير العام للتهيئة الترابية
- السيد مجدي فريحي : معماري أول – رئيس مصلحة و رئيس المشروع

و من مكتب الدراسات **GEREP – Environnement** فريق الخبراء الآتي ذكرهم :

- السيد كمال بن محمود : رئيس المشروع
- السيد ماهر بن عبد الله : خبير جغرافي في التخطيط الإقليمي و التنمية الجهوية/ رئيس فريق العمل
- السيد حسن عبيد: مختص في النقل
- السيد سليم النيفر : خبير في تركيب و بعث المشاريع
- السيد أشرف العياري : مختص في نظم المعلومات الجغرافية

مع الدعم التقني و اللوجستي للسيد سفيان العش و السيد منصف كمون

1. تقديم عام

تمتلك ولاية زغوان مقومات تنموية هامة، لكن بالرغم من ذلك فإن العديد من المؤشرات مازال دون المعدلات الوطنية، وبالتالي فهي لا تعكس القدرات الحقيقية للجهة خاصة خلال الفترة الانتقالية.

لذلك و من أجل تصحيح مسار التنمية الجهوية و المحلية بالولاية ، من الضروري اعتماد منوال تنموي يراعي خصوصيات الجهة و امكانياتها و الفرص المتاحة لتنميتها و تهيئة ترابها بمزيد من التناسق و إعادة تحديد الطوابق على المستوى الاقتصادي- الاجتماعي و الحضري و البيئي إضافة إلى ترميم التراث، و الثروات و الموارد و غيرها ... و وضع حد للإكراهات و تجاوز الصعوبات التي تعرقل التنمية بها و التي وقع التعرض لها بصورة موسعة خلال مرحلة التشخيص: من تدارك التأخير و الخروج من التهميش و إرساء أسس التنمية المستدامة على أساس العدالة الاجتماعية و المجالية، و هو ما يتطلب خيارات معينة و ضرورية ملائمة للوضعية الحالية و تستجيب إلى طموحات الجهة و متساكنها و تساهم في زيادة جذبها و استقطابها من أجل تحسين مناخ الاستثمار بها و في نفس الوقت تقوية قدراتها التنافسية على جميع الأصعدة المذكورة أعلاه ضمن المنظومة الحضرية لتونس الكبرى و تدعم موقعا في إقليم الشمال الشرقي.

أن الهدف من هذه الدراسة يتمثل وضع أسس هذه الإستراتيجية و اقتراح مشروع ترابي متماسك لمعالجة الأعطال و الإخلالات و في المقابل الإعلان عن المشاريع الاستراتيجية إلى أفق 2030.

يقترح المثال التوجيهي لتهيئة و تطوير ولاية زغوان إذن حزمة من المشاريع الاستراتيجية المهيكلة ذات البعد التنموي، و تشمل مختلف القطاعات و مجالات التنمية و التهيئة بالولاية.

دعما لهذه الإجراءات الرئيسية التي تهيكّل المجال الجهوي، يقترح المثال التوجيهي أيضا لتهيئة و تطوير ولاية زغوان، جملة من الإجراءات التنموية على مستوى المناطق المتجانسة (مجالات المشاريع) في إطار التنمية المندمجة، دون التغاضي عن الأهداف الإستراتيجية الجهوية العامة للولاية.

2. حصيلة التشخيص

أحدثت ولاية زغوان سنة 1976 وتقع بإقليم الشمال الشرقي للبلاد التونسية قرب أهم الأقطاب الاقتصادية والتنموية التونسية (تونس الكبرى 54 كم، الوطن القبلي 48 كم، وولاية سوسة عاصمة الساحل 90 كم) كما تمثل نقطة عبور هامة بين شمال البلاد وجنوبها وشرقها وغربها بواسطة شبكة طرق هامة إذ يحدها من الشمال ولايتي بن عروس ومنوبة، من الجنوب ولاية القيروان، من الشرق ولايتي نابل وسوسة ومن الغرب ولايتي سليانة وباجة.

تمتد ولاية زغوان على مساحة 2820 كلم² (أي ما يمثل 1,8% من المساحة الجمالية للبلاد) و تعد 176.945 ألف ساكن سنة 2014 منهم 43.7 % بالوسط البلدي (مقابل 67,8% على المستوى الوطني). كما تراجع النمو السكاني من 1.87% سنة 1984 إلى 0.95% سنة 2014 وهو ما ينعكس على مستوى الوزن الديمغرافي الذي لا يمثل سوى 1.6% من مجموع سكان البلاد و 11.5% من مجموع سكان الشمال الشرقي سنة 2014، مقابل 1.7% و 12.2% على التوالي في عام 1984.

لقد تواصل الحاصل الهجري السلبي (1591- بين 1989 و 1994 و -900 بين 2009 و 2014) بالجهة، لكن بنسق أقل مما كان عليه في الفترة الأولى، وهو ما يعكس نزعة نحو التدارك في استقرار السكان و جذبهم خلال السنوات الخمس الأخيرة. كما تتميز الجهة أيضا بارتفاع نسبة الأمية التي بلغت 26.4% مقابل 18.8% على المستوى الوطني، كما يصل هذا المؤشر إلى حدود 34.2% بالوسط الريفي. إضافة إلى ارتفاع نسبة بطالة ب 16.9% بالجهة مقابل 14.8% على المستوى الوطني.

على مستوى الأنشطة الاقتصادية يقدر عدد الناشطين المشتغلين بالولاية سنة 2014 ب 55.767 ألف نسمة يتوزعون كالتالي: 28.8% في قطاع الخدمات، 28.5% بالنسبة للصناعات المعملية و 27.9% في الفلاحة و 14.4% في الصناعات غير المعملية.

يستند الاقتصاد الجهوي بالأساس على الثروات الطبيعية والأنشطة الفلاحية والصناعية المميزة للجهة وبعض فروع قطاع الخدمات مثل التجارة والسياحة والصناعات التقليدية. كما تتوفر بالولاية موارد مائية متجددة تقدر بحوالي 145 مليون متر مكعب و 185 ألف هكتار من الأراضي المحترثة منها 13.3 ألف هكتار مناطق سقوية إلى جانب 70 ألف هكتار من المساحات الغابية الواقعة أساسا بالجهة الغربية للولاية. بفضل هذه الموارد، تساهم الولاية بحوالي 7% من الحبوب و 5,9% من الزيتون و 4,4% من اللحوم الحمراء من الإنتاج الوطني الفلاحي. لذا تتميز الولاية بطابعها الفلاحي و يبدو ذلك من خلال أهمية هذا القطاع و مساهمته في التطور الاقتصادي للجهة، حيث يشغل حوالي 28% من مجموع الناشطين و يعود ذلك إلى توفر عوامل مساعدة: كالمساحات الفلاحية الصالحة للزراعة التي تمثل ثلثي مساحة الولاية، إضافة للمناطق السقوية المجهزة التي بلغت مساحتها 13300 هكتار سنة 2014، و تبلغ مساحة الزياتين 51500 هكتار في نفس السنة.

كما تعتبر الولاية قطبا صناعيا لوجود 10 مناطق صناعية على مساحة جمالية تقدر بحوالي 475 هكتارا. حيث تطور القطاع الصناعي بصفة كبيرة خلال العشرين سنة الأخيرة، وذلك لاستفادة المستثمرين من عامل القرب من العاصمة و من تصنيف الولاية ضمن مناطق التشجيع على الاستثمار و التنمية الجهوية. فقد وفر القطاع الصناعي سنة 2014، 23140 موطن شغل موزعة على 285 مؤسسة صناعية تشغل 10 عمال فما فوق منها 95 مصدرة كليا، منها العديد من المؤسسات الصناعية الكبرى كمعمل الاسمنت ومعمل البلور...ومن أهم القطاعات نجد: الصناعات الغذائية، النسيج

والجلد ومواد البناء المستخرجة من المقاطع الجبلية و تحويل الإسمنت. علاوة على ذلك مكنت الثروات المتمثلة في المواد الإنشائية التي توفرها الجهة من تطوير صناعة مواد البناء.

في المقابل عرف النشاط السياحي تطورا ضعيفا رغم أن المنطقة غنية بالعديد من الثروات خاصة منابع المياه المعدنية ذات النوعية الجيدة. إضافة إلى المنتجات الصحية الرئيسية التي تقع بكل من جبل الوسط وحمام الزربية. تحتوي الجهة كذلك على مواقع بيئية هامة من بينها الحديقة الوطنية بجبل زغوان و مواقع أثرية متنوعة. كما تحتوي الولاية على وحدتين للسياحة الريفية بطاقة جمالية تقدر بـ 40 سريرا ويتوافد على الجهة قرابة 800 ألف زائر سنويا للحمام المعدني بالزربية وأكثر من 20 ألف زائر للمواقع الأثرية والمغاور.

توجد بولاية زغوان بنية أساسية هامة تتمثل أساسا في شبكة من الطرقات أهمها الوطنيتين عدد 3 و4 إضافة إلى خط السكة الحديدية رقم 6 الذي ينطلق من تونس العاصمة باتجاه الشمال الغربي مرورا بالولاية عبر الفحص وذلك علاوة على قرب الولاية من مطار تونس قرطاج الدولي ومطار النفيضة ومينائي حلق الوادي ورايس. أما على مستوى المرافق العمومية، فنلاحظ نقصا من حيث التزويد بالماء الصالح للشرب بما أن نسبة ربط المناطق الريفية لا تزال ضعيفة رغم أن المنطقة غنية بالموارد المائية الباطنية. ويعزى ذلك إلى التأخير في إنجاز المشاريع العمومية المتعلقة بالتجهيزات والبنى التحتية الأساسية، حيث لم يقع إنجاز سوى 39% من مجموع الاستثمارات المخطط لها في الميزانية خلال الخمس سنوات الأخيرة.

بالنسبة للتجهيزات الجماعية يوجد بالولاية عدد هام من المنشآت الصحية والتربوية والثقافية والشبابية والرياضية تتمثل بالخصوص في 3 مستشفيات جهوية ومحلية و3 مؤسسات تعليم عالي يؤمها حوالي ألفي طالب و9 مراكز تكوين مهني تبلغ طاقتها 1160 متربصا و2 مركبات رياضية.

على مستوى التنظيم المجالي، تعرف الجهة غياب قطب تنمية جهوية و مراكز حضرية ذات إشعاع و جذب فعالة و بالتالي فإن البنية الحضرية الحالية تبدو غير مكتملة و يرجع ذلك لضعف استقطاب المركز الجهوي الذي لا يزال غير قادر على لعب دور القاطرة لخلق ديناميكية جهوية خاصة به. هذا دون الحديث عن المراكز الحضرية الأخرى التي يهيمن عليها الترتاب الوظيفي الإداري و بالتالي ضعف الخدمات المهيكلية إذ تلعب فقط دور مراكز معتمديات، أمام ضعف طائف القطاع الثالث و الصناعة.

الميزات التفاضلية للجهة

من أهم الميزات التفاضلية للجهة:

- أهمية الإقبال على تركيز الأنشطة الصناعية بالولاية خلال العقدين الماضيين و خاصة بالمناطق الحدودية مع تونس الكبرى. و تحديدا مع ولاية بنعروس
- تخصص الجهة في إنتاج و تصنيع مواد البناء في إطار تطوير منظومة صناعية حول مصنع الإسمنت بجبل الوسط.
- ارتباط الأنشطة الاقتصادية للولاية مع الأقطاب الثلاث المجاورة: مواد البناء و الخدمات مع تونس الكبرى و السياحة و الفلاحة و مواد البناء مع الوطن القبلي و الساحل و ذلك عبر محاور الوطنية رقم 3 و الطرقات الجهوية 133 و 28 و 48 علاوة على تواصلها مع الولايات الداخلية باعتبار موقعها الذي يمثل منفذا أساسيا لهذه المناطق لتونس الكبرى.
- جودة المياه وتنوع مصادرها واستعمالاتها وعمقها الحضاري والتاريخي.

- توفر مخزون متنوع وهام من المواد الإنشائية قابلة للاستغلال والتصنيع.
- توفر فرص لتطوير السياحة البديلة قائمة على ثراء المحيط الطبيعي وتعدد وتنوع المواقع التاريخية والأثرية والمياه الاستشفائية.
- تأصل الأنشطة الرعوية والزراعات الكبرى بأغلب مناطق الولاية. باعتبار دورها بوابة عبور بين الشمال والجنوب والشرق والغرب وتداخل بين البدو مربى الماشية والمزارعين أصحاب الأراضي ضمن عقود عرفية أو قانونية للرعي منذ القدم.
- أهمية شركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومقاسم الفنيين في تنوع وتطور الإنتاج الفلاحي.
- أهمية الريف في حياة أغلبية السكان وتأثيره على نمط الإنتاج ومستوى العيش بهذه المناطق.

عموما يرتبط تطور ولاية زغوان بمتغيرين إثنيين: الحركية الداخلية والانفتاح على الفضاء الخارجي والوطني في إطار الاندماج والتكامل. من الضروري الأخذ بعين الاعتبار هذين المتغيرين في عملية إعداد المثال التوجيهي لتهيئة و تطوير ولاية زغوان في غضون 2030 وذلك استنادا لعناصر الموازنة-التشخيص- و تحديد الرؤية و توجهات التهيئة و المجالات الاستراتيجية للتنمية المستقبلية المرجوة لسنة 2030. على صعيد آخر، فإن المثال التوجيهي لتهيئة و تطوير ولاية زغوان يندرج ضمن المكاسب التي حظيت بها الولاية في إطار الدراسات التي تهم تهيئة المجال.

هذا ومكن تشخيص الوضع الراهن من وضع صورة حقيقية لمستوى التنمية بالجهة وتحديد الإمكانيات ونقاط القوة ونقاط الضعف والفرص ولكن كذلك العراقيل التي تعطل عملية التنمية بالمجال الجهوي وبأقطاب التنمية، وبالتالي تحديد التوجهات العامة لتهيئة الجهة في أفق 2030، وذلك من خلال تحديد أبرز الإشكاليات وتقطيع المجال الترابي الجهوي إلى مناطق متجانسة

الإشكاليات، الرهانات والتوجهات العامة

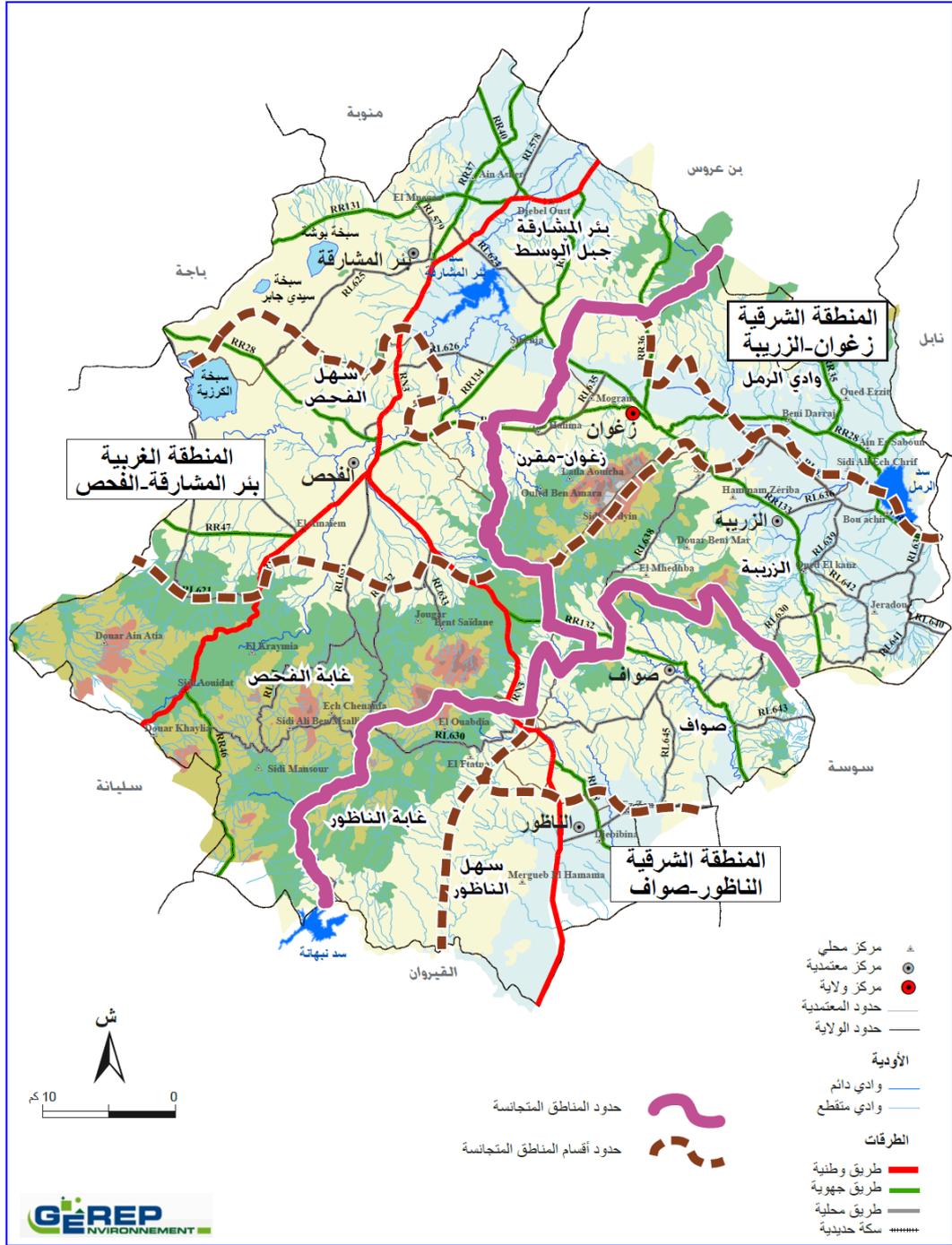
تتميز ولاية زغوان بوجود اشكالية معقدة مرتبطة بتنوع الوسط الطبيعي الذي يميز المنطقة (بين السهل-الجبل، منطقة شمالية ذات توجيه جيد ومنطقة جنوبية ذات توجيه سيء) بأنظمة بيئية متنوعة (تعدد الطبقات البيولوجية المناخية، التنوع النباتي، والطبيعي، الخ)، وبالإطار الإجتماعي والإقتصادي الذي يتميز بالقرب من تونس العاصمة وبالطابع الريفي للمنطقة. تتمحور الإشكالية حول المحاور التالية:

- ضعف المنافسة والمردودية في النسيج الاقتصادي،
- امكانيات سياحية وتراثية غير مستغلة،
- ضعف الرأسمال البشري،
- ضعف الاستثمارات العامة والخاصة،
- العوائق العقارية والصعوبات المالية والإدارية،
- ضعف الحوكمة المحلية،

ثلاث مناطق متجانسة بولاية زغوان:

يمكن تقسيم ولاية زغوان إلى ثلاث فضاءات مجالية متجانسة من حيث الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يمثل كل فضاء كتلة متجانسة متميزة بخصوصياتها الطبيعية والبشرية وأنماطها الاستيطانية وبمواردها وبأساليب إنتاجها الخصوصية للاستغلال مواردها الطبيعية.

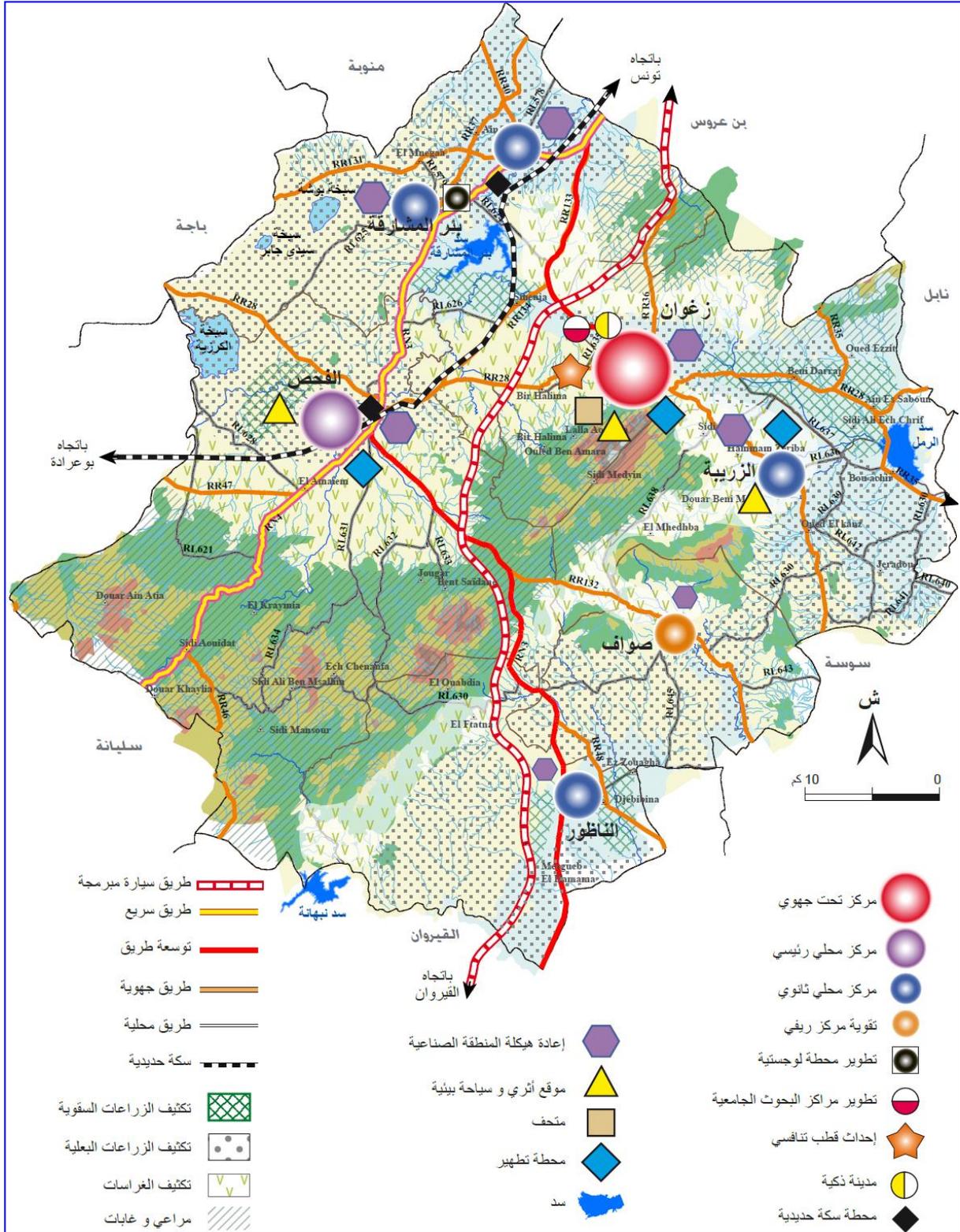
- الفضاء الغربي: بئر مشاركة - الفحص:
- الفضاء الشمالي الشرقي: زغوان- الزريبة
- الفضاء الجنوبي والجنوبي الشرقي: الناظور – صواف



خيارات وبدائل التهيئة والتنمية في ولاية زغوان

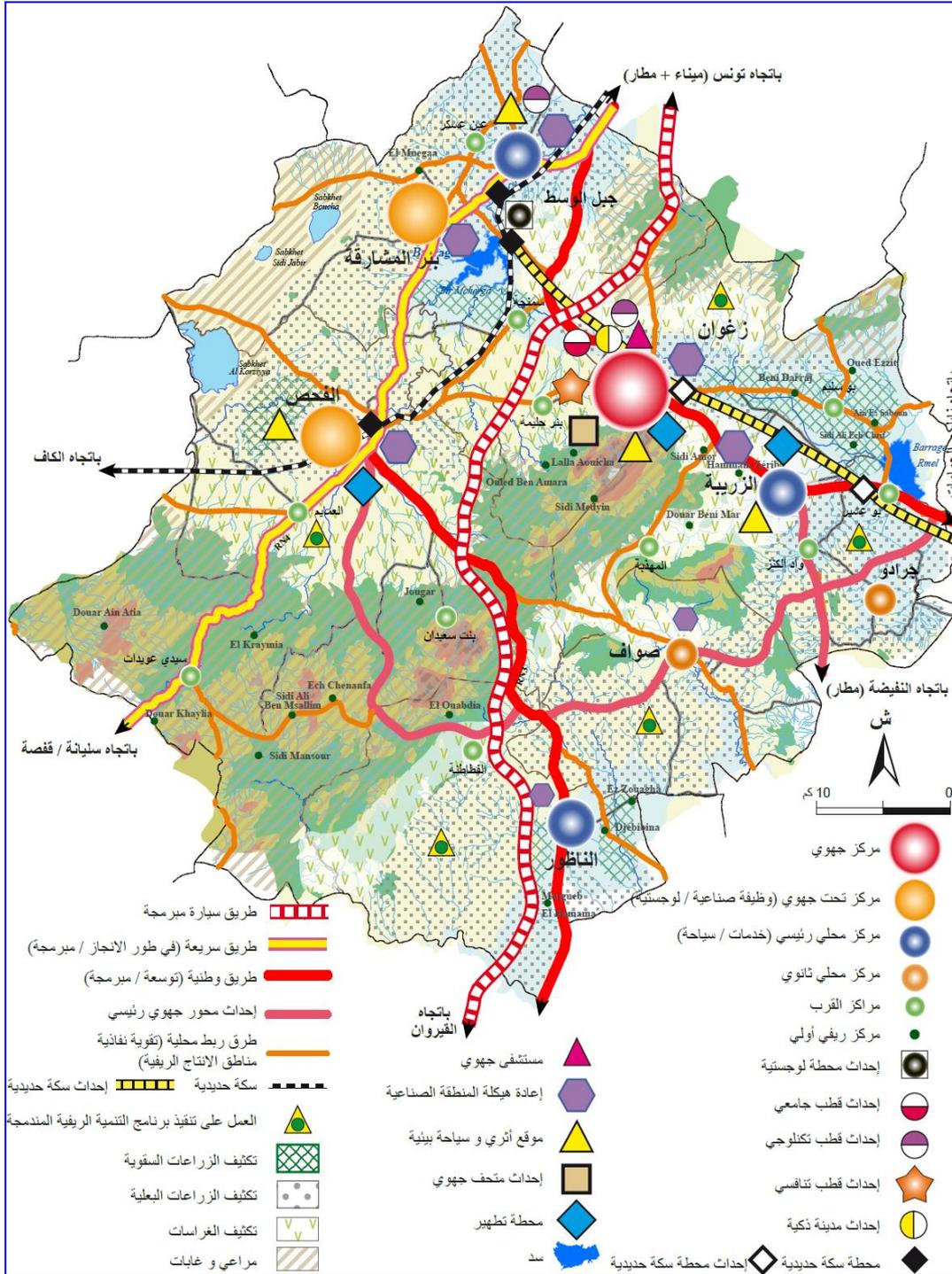
الخيار الأول "أ": تأمين الموارد الجهوية، التوطيد الحضري وتعزيز العلاقات مع العاصمة:

يتمحور هذا الخيار حول التوجهات التالية:



- تعزيز إجراءات التنمية في الميدان الفلاحي وتصحيح الأخطاء والاعتماد على الإمكانيات المحلية.
- السيطرة على التوسع الحضري لحماية موارد التربة والحد من المشاكل الناجمة عن هذا التوسع العمراني غير المنظم مع العمل على الاستغلال المستدام والرشيد للموارد المائية وتحسين جودة العيش وحماية المدن من الفيضانات...
- قطاعي صناعة مواد البناء والبلور بحاجة للتطوير على المستوى الجهوي والوطني.
- المحافظة على المناطق الغابية والزراعية وعلى التنوع البيولوجي بشكل عام. توجيه خيارات التهيئة نحو تنمية مستدامة مع الاخذ بعين الاعتبار المسائل البيئية.
- تأهيل مركز الولاية وتدعيم قدراتها التنافسية ضمن التجمعات العمرانية الكبرى في إقليم الشمال الشرقي.
- انجاز منصة لوجستية متعددة الوظائف على مستوى بئر مشارقه للربط بين مختلف أنماط النقل البري والحديدي والبحري والجوي.

الخيار الثاني "ب": تعزيز القدرات التنافسية و جاذبية الجهة و إدماجها على المستويين الوطني و الدولي.



يستند هذا الخيار إلى تعزيز القدرة التنافسية للولاية مما يعني إجراءات جريئة وكبرى من أجل تأهيلها على مستوى التجهيزات والبنية التحتية والمرافق العمومية والنقل ومضاعفة الانتاج، ورفع مستوى المؤسسات وتحسين مناخ الأعمال بها وتيسير اندماجها في المجال الوطني والدورة الاقتصادية الوطنية وانفتاحها على الأقاليم المحيطة بها في إطار التكامل والاندماج. يعتمد هذا الخيار على المحاور التالية:

- تعزيز القدرة التنافسية وجاذبية الجهة،
- تحسين الجاذبية لجلب الاستثمار الأجنبي،
- تطوير الأنشطة الزراعية والصناعية،
- تثمين الموارد الطبيعية ومضاعفة مردود المنظومات الانتاجية الفلاحية والصناعية مع جودة الخدمات،
- الحد من الضغط على العاصمة،
- إعطاء مزيد من الدفع لمدينة زغوان كقطب تنموي جهوي قادر على المنافسة وعلى التحكم في مجالها الجهوي والمحلي مع المحافظة على الروابط التقليدية والتفاضلية مع العاصمة،

3. الانعكاسات القطاعية لاستراتيجية التهيئة و التطوير

1.2. ملف التنظيم المجالي

1.2.1. المبادئ الأساسية

التنظيم الترابي الذي يتمشى مع أسس تهيئة و تطوير ولاية زغوان، ويرتكز إلى ثلاث مبادئ:

- استقطاب التراب من خلال التركيز الجغرافي المتنامي للسكان والأنشطة الاقتصادية والخدمات على مستوى الأقطاب الحضرية الجهوية.
- تسلسل متناسق لمستويات الخدمات مع احتياجات المناطق المتجانسة، أو مجالات التنمية، كل قطب يشع على مجال شاسع يحتوي نوعا ما على عدد هام من السكان.
- تنظيم فعال للخدمات، مما يتيح نفاذية أكثر للسكان وتحسين نوعية هذه الخدمات.

1.2.2. التوجهات الترابية

1.2.2.1. تقوية الشبكة الحضرية

إنشاء منظومة حضرية متعددة الأقطاب قادرة على دعم التنمية المتوازنة و تعزيز سياسة إدارة حضرية لامركزية و فعالة، تشمل قطب تنمية جهوي (زغوان) يمكن أن يشع على جميع أنحاء الولاية مع :

- حاضرة جهوية تستند على مراكز حضرية ديناميكية
- مدن رئيسية تلعب دور الحواضر تحت إقليمية: تستند على مراكز حضرية قوية لمعاضدة الحاضرة الجهوية
- مدن ثانوية تتكون من مراكز تحت إقليمية
- مراكز القرب تستند على مراكز محلية ذات إمكانات عالية (قرى ذكية)
- مراكز محلية أساسية لاستقبال و تأطير السكان على عين المكان (مناطق الانتاج).

1.2.2.2. تعزيز استقطاب و جاذبية المجال الجهوي

ينظم استقطاب المجال حول المدن الهامة والقادرة على استقطاب مجال نفوذها حسب مستوى التنظيم الحضري المقترح في أفق 2030:

- تعزيز الحاضرة الجهوية: مدينة زغوان، كقطب جهوي وعاصمة للثقافة والتراث
- تأهيل حواضر تحت إقليمية: الفحص وبئر المشاركة
- دعم المدن الثانوية: جرادو وصواف (مراكز تحت إقليمية)
- تدعيم مراكز القرب وفقا للمناطق المتجانسة كالأتي :
- المنطقة المتجانسة الشمال الشرقي: بوسليم ، واد الكنز ، بئر حليلة ، المهاذبة و بو عشير
- المنطقة المتجانسة الشمال الغربي: عين عسكر ، العمائم ، سمنجة ، بنت سعيدان و سيدي عويدات
- المنطقة المتجانسة الجنوب الشرقي : الفطاطنة
- تدعيم و تقوية المراكز المحلية التي تعتبر مراكز الدعم الأساسية للاقتصاد الفلاحي و المحلي :
- المنطقة المتجانسة الجنوب الشرقي : اللوادية ، مرقب ، الهمامة ، الحبيبية و الزواغة،

- المنطقة المتجانسة الشمال الشرقي : واد الزيت، عين الصابون ، سيدي علي الشريف ، بني دراج ، الاعويشة ، أولاد بن عمارة ، سيدي مدين،
- المنطقة المتجانسة الشمال الغربي : المناقعة ، جقار ، الكرايمية ، سيدي علي بن مسلم ،دوار عين عطية دوار الكحايلية ، الشنانفة و سيدي منصور.

1.3. ملف التجهيزات والنقل

1.3.1. تعزيز منظومة النقل بولاية زغوان

يتمثل ذلك في المشاريع التي هي في طور الانجاز وتلك المبرمجة على المدى القصير (خلال المخطط 12 أو 13) لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، إضافة إلى المشاريع المقترحة على المدى القصير والمتوسط ضمن المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية زغوان في أفق 2030.

جدول عدد 1 : الإجراءات المبرمجة والمقترحة في منظومة النقل بولاية زغوان.

المشروع	الموقع	حجم الحركة المرورية (عدد السيارات 2015)	الطول (كم)	التكلفة (مليون دينار)
المشاريع المبرمجة	مضاعفة الطريق الجهوية عدد 133	من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 22	22	39.2
	إعادة تهيئة شارع الحرية و انجراف الطريق الجهوية عدد 133	المنطقة الصناعية	3	
	مضاعفة الطريق الوطنية عدد 4	من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 65	65	59.529
	مضاعفة الطريق الوطنية عدد 3	من النقطة الكيلومترية 29 إلى النقطة الكيلومترية 57	29	22.609
	إعادة تهيئة الطريق الجهوية عدد 40	من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 32	32	38.4
	الطريق السيارة (تونس - جلمة)	الجزء الرابط بين تونس و زغوان	52	683,444
		الجزء الرابط بين زغوان و القيروان	136	13000
مجموع المشاريع المبرمجة				
المشاريع المقترحة	إعادة تهيئة الطريق الجهوية عدد 133	من النقطة الكيلومترية 23.5 إلى النقطة الكيلومترية 35.5 (الزربية)	12	2.868
		من النقطة الكيلومترية 36 إلى النقطة الكيلومترية 68	32	38.4
	تهذيب الطريق المحلية عدد 644	من النقطة الكيلومترية 5 إلى النقطة الكيلومترية 16	11	13.2
	طريق حزامية لمدينة زغوان	الجهة الشرقية و أو / الغربية	8 إلى 4	7.2
	إعادة تهيئة الطريق الجهوية عدد 35	من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 38	38	45.6
	إعادة تهيئة الطريق الجهوية عدد 28	الجهة الشرقية	25	30
		الجهة الغربية	43	51.6
	مجموع المشاريع المقترحة			
188.868				

1.3.2. الخدمات و المرافق العمومية

تتمثل في الخدمات الموجهة للسكان وترمي إلى تحسين إطار العيش بالولاية لتقوية جاذبيتها وأيضا لتعزيز مناخ الأعمال بها: من خلال تحسين ظروف السكن والسكنى وتشجيع تركيز الباعثين والعمال والفنيين والموظفين الذين سوف تجذبهم الدينامكية المستقبلية للتشغيل بالجهة.

إضافة إلى تحسين نسب التغطية و ربط سكان المناطق الريفية بمختلف الشبكات، خاصة بمعتمديات صواف و الناظور، كذلك تحسين نوعية شبكات الربط بالماء الصالح للشرب ، الكهرباء ، شبكات التطهير ... كما يجب إيلاء اهتمام خاص بقطاع البريد و الاتصالات للحد من الفجوة الرقمية و تحسين التواصل بالمناطق الريفية خصوصا على مستوى القرى الذكية.

في هذا الصدد من المهم وضع خطة للتكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية المهارات وإعداد التغييرات المتوقعة في هذا المجال.

تقدر كلفة هذه الإجراءات بـ148.25 مليون دينار.

1.4. ملف البيئة و الموارد الطبيعية

يستمد هذا الملف أهميته من المبدأ الذي يركز على الحماية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية النادرة والمتدهورة بولاية زغوان، كما ستساهم الإجراءات المنصوص عليها في هذا القطاع في تحسين جودة الحياة بالنسبة لسكان الجهة.

تشمل هذه الإجراءات المحافظة على الموارد الغابية، دعمها وتطويرها من خلال ترميم الأنشطة المتعلقة باستغلال وتثمين الموارد الغابية والأنشطة الرعوية والفلاحية في المرتفعات ومناطق امتداد الغابات بالجهة، بالإضافة إلى حماية وتثمين المناطق الرطبة شمال غرب الولاية (إنشاء الملاحات، الأنشطة سياحية ...).

تكتسي الموارد المائية أهمية خاصة على مستوى التعبئة والتصرف وتطوير هذه الموارد (تعبئة المائدة، مراقبة مستوى المياه الجوفية، نسب الاستغلال، نشر الوعي، إحداث مناطق سقوية ...). في هذا الصدد تم اقتراح مثال لتعبئة الموارد المائية.

لقد وقع تقدير كلفة هذه التدخلات بـ180.675 مليون دينار.

1.5. ملف الفلاحة

تستند توجهات القطاع الفلاحي في الجهة بالأساس على تحديث واحترام الخارطة الفلاحية لولاية زغوان من أجل فلاحه مستدامة ومسؤولة (اختيار الزراعات، نظم الاستغلال، حسن التصرف الفلاحي، تحليل المياه والتربة ...) إضافة إلى تحسين المردودية والترفيغ في الإنتاج وتشجيع الفلاحة البيولوجية إضافة إلى تحسين قدرات المنتجين و تنظيمهم وتكوين شركات التنمية الفلاحية.

يعتمد البرنامج المقترح في هذا المجال على مجموعة من الإجراءات الناجعة: مثل تطوير المنظومات الفلاحية وفقا لخصوصيات المناطق المتجانسة إضافة إلى التطهير العقاري و بعث الشركات التعاونية في المجال الفلاحي و العمل على تنفيذ برامج التنمية الريفية المندمجة دون استثناء إجراءات فك العزلة و تجهيز المناطق الريفية في إطار القرى الذكية (مسالك فلاحية ، تعزيز

قنوات التسويق ، مراكز الحياة ... إضافة إلى مشاريع تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب و صيانة الغابات و المناطق الرعوية ضمن تدخلات وزارة الفلاحة.

ترتفع التكلفة التقديرية لهذه الإجراءات إلى 141,235 مليون دينار دون احتساب الإجراءات التي ستتخذ في إطار برامج التنمية الريفية المندمجة.

1.6. ملف الأنشطة الصناعية و السياحة و الخدمات

من الضروري أن تأخذ التنمية الصناعية بولاية زغوان بعين الاعتبار ثلاث مبادئ: يتعلق الأول بتخفيف الضغط على النسيج الصناعي للعاصمة، في حين يتعلق الثاني بالمحافظة على البيئة في الجهة. أما الثالث فيعنى بتطوير الأنشطة الاقتصادية ذات التكنولوجيا العالية وذلك بالاستفادة من عامل القرب من الأقطاب التكنولوجية في الولايات المحيطة (بن عروس، تونس، نابل...) و إمكانية تركيز مخابر البحث و التطوير داخل المؤسسات المصدرة.

يفرض هذا تهمين و تهذيب و توسعة المناطق الصناعية الموجودة في كل من الزربية و صواف و الفحص، إلى جانب تطوير صناعة نسيج و الصناعات الصيدلانية و شبه الصيدلانية. و لدعم هذه الإجراءات يقترح المثال التوجيهي لتهيئة و تنمية ولاية زغوان إحداث مندوبية جهوية لتنمية و تطوير خدمات الوساطة الاقتصادية إضافة إلى تهمين الموارد الباطنية مثل مواد البناء و المواد الإنشائية بالجهة.

أما فيما يتعلق بالسياحة بولاية زغوان فهي تعد عنصرا رئيسيا في الاقتصاد الجهوي و تطورها يمر عبر المحافظة على المواقع الثقافية و الأثرية و تهمينها، مع رفع مستوى الأنشطة الحرفية التقليدية (النسيج و التطريز، الألياف النباتية، تقطير الزهور و الأعشاب العطرة ...) إضافة إلى تقوية هياكل الاستقبال و الاستغلال و التصرف في المواقع الثقافية، إلى جانب تطوير قطاع السياحة البيئية و إعادة تأهيل قطاع السياحة الصحية القائمة بالجهة.

هذا و تصل التكلفة التقديرية لهذه الإجراءات إلى 122.19 مليون دينار.

1.7. ملف التجهيزات العمومية

تهدف الإجراءات المقترحة في هذا الملف إلى تقليص التفاوت بين المناطق و ضمان الحق في صحة جيدة ، تعليم ذو جودة عالية و تكوين ملائم ، إضافة إلى تيسير البلوغ إلى الأنشطة الرياضية و الثقافية، بهدف تدعيم رأس المال البشري في كامل الولاية في إطار العدالة الاجتماعية و التوازن الجهوي و تقليص الفوارق بين الوسطين الحضري و الريفي. لتحقيق هذه الأهداف يقترح المثال التوجيهي لتهيئة و تنمية ولاية زغوان: إحداث تجهيزات و مرافق ملائمة (مدارس ابتدائية ، مدارس إعدادية ، معاهد ثانوية ، قاعة رياضة ، دار ثقافة ، مركز صحي ، مستوصف ...) على مستوى الكم و الكيف.

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فيجب أن يقع تطوير هذا القطاع في إطار نظرة استشرافية لجهة جذابة تمكن من تخفيف الضغط على النسيج الجامعي بالعاصمة ، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة، من تطوير لبعض التخصصات حسب احتياجات النسيج الاقتصادي (صناعات غذائية ، بحوث زراعية ، تكنولوجيا و اتصالات ...).

ترتفع التكلفة التقديرية لهذه الإجراءات إلى 127.3 مليون دينار.

1.8. ملف السكن والتحضر

بالنظر إلى نتائج التشخيص فإنه من الضروري اقتراح مشاريع للسكن موجهة للفئات محدودة الدخل وذلك بهدف التقليل من الآثار السلبية للزحف العمراني بأهم المراكز الحضرية و خاصة مدينة زغوان ، الفحص ، الزربية ، و كذلك على مستوى التجمعات الصغرى التي لا تخضع لأمتلة التهيئة. إضافة إلى :

- تحديد المدن التي سيقع ترقيتها استنادا لموقعها الجغرافي. سيكون لكل مركز حضري رئيسي أو ثانوي جملة من المرافق الاجتماعية والاقتصادية لتلبية احتياجات السكان في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية وكذلك الخدمات الموجهة للمؤسسات الاقتصادية لتيسير تمركزها بالجهة.
- تحديد التجمعات الحضرية التي ستخضع لأمتلة التهيئة ، إضافة لإعادة النظر فيها بناء على احتياجات و خصوصيات كل تجمع وفقا للتوسع و الاستقطاب الذي ستشهده الجهة في إطار للدينامكية المرتقبة في أفق 2030 ضمن المثال التوجيهي لتهيئة و تنمية ولاية زغوان.
- تمتيع المناطق الريفية بأمتلة التنمية المحلية PDL بالتعاون و التشاور مع الإدارة العامة للتهيئة الترابية - وزارة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية و المندوبية العامة للتنمية الجهوية -وزارة التنمية و الاستثمار و التعاون الدولي.
- ترتفع التكلفة التقديرية لهذه الإجراءات إلى 111 مليون دينار.

4. مخطط البرنامج

يتمثل في مجموعة من الأهداف القطاعية و المجالية في شكل أفكار و مشاريع و برامج تأخذ بعين الاعتبار قواعد التهيئة التي وقع الاتفاق حولها وفقا للمقاربة التشاركية مع الفاعلين الجهويين و المحليين و توقعات النمو السكاني و آثاره على نموذج التنمية المقترح المستقبلي بالولاية. كما يبين مخطط البرنامج لكل قطاع؛ الموقع الجغرافي و الأهداف و مصادر التمويل و الفاعلين المعنيين و آجال التنفيذ.

يقترح مخطط البرنامج عدة مشاريع لمحاور و قطاعات مهيكلة تتوزع على أربعة مجالات رئيسية :
المجال الأول: التنظيم الترابي مع توجه كبير نحو الاستقطاب الجهوي و التركيز الحضري كعنصر فعال لتقوية القدرات التنافسية للجهة و تقوية جذبها ؛ كما تهدف حزمة المشاريع المقترحة في هذا المجال إلى تنظيم هيكلية المنظومة الحضرية و تحسين جودتها و اشتغالها، إلى جانب تعزيز الروابط و العلاقات بين الأقطاب الرئيسية في الجهة و تماسكها، إضافة إلى تطوير الآليات المناسبة للتنسيق بين القطاعات و الوحدة الترابية من خلال الإجراءات و التدابير القطاعية و التخطيط الاستراتيجي للتنمية الجهوية.

يجمع المجال الثاني مشاريع البنية التحتية مع خيار ربط الجهة بالأقطاب الوطنية الرئيسية و تطوير شبكة الطرقات بالجهة. في حين يرتبط المجال الثالث بتنوع و إثراء الاقتصاد، كأداة للتنمية الجهوية و المشاريع المتعلقة بتهيئة المجالات الاقتصادية و تحسين الخدمات المقدمة للمؤسسات مع تحسين أدائها. أما المجال الرابع فيعنى بتهيئة الأرياف وهو موضوع يكتسي أهمية بالغة لأنه يخص نسبة كبيرة من سكان الجهة و المشاريع المبرمجة في هذا الباب تركز من جهة على إحداث مراكز دعم للنشاط الفلاحي و من جهة أخرى على فك عزلة و إدماج المناطق الريفية. إن المشاريع المدرجة في هذا القطاع تمكن من دعم الحاضرة الجهوية من خلال تجهيزات ذات مستوى عال مع تسهيل النفاذ للخدمات العمومية في كلا الوسطين الحضري و اليفي. لقد حظي الجانب البيئي و دعم التراث بمشاريع ترتبط بالبيئة و حماية و تثمين الموارد الطبيعية و مشاريع الفلاحة المستدامة و البيولوجية و هي مشاريع حاسمة لاستدامة التنمية بالولاية.

بلغت الكلفة الجمالية للمخطط المبرمج **1868.618** مليون دينار.

يبين الجدول التالي توزيع المشاريع و الاستثمارات حسب القطاعات:

جدول عدد 2 : توزيع المشاريع والاستثمارات حسب القطاعات

التكاليف	المدى البعيد	المدى المتوسط	المدى القصير	القطاع
مليون دينار	2026-2030	2021-2025	2016-2020	
790,3	82,5	441,5	266,3	المشاريع الهيكلية
111	45,7	43,6	21,7	التنظيم الترابي
227,268	89,754	89,754	47,76	تجهيزات النقل
96,835	46,335	42	8,5	الموارد المائية
53,6	10	14	29,6	الصناعة
141,235	51,935	50,95	38,35	الزراعة
29,8	6,2	13,2	10,4	السياحة
25,29	7	8	10,29	خدمات النقل
13,5	4,075	4,575	4,85	تجارة و صناعات تقليدية
35	9	9	17	الثقافة & الرياضة
78	25,8	25,8	26,4	التعليم & التكوين المهني
14,3	4,1	4,6	5,6	الصحة
7	4	1	2	الماء الصالح للشرب
87,0	19	19	49,0	الكهرباء و الغاز
6,5	2	1,8	2,7	الاتصالات
4,25	0,95	0,95	2,35	البريد
43,5	1,5	26,5	15,5	التطهير
6,662	0,33	2,84	3,492	المحافظة و ترميم المواقع الطبيعية والحضرية
82,178	24	26,7	31,478	المحافظة على البيئة و تحسين نوعية الحياة
1,4	0,7	0,4	0,3	المناطق الرطبة
14	7	6	1	المناطق الغابية
1868,618	441,879	832,169	594,57	المجموع

المصدر: إنجاز GERP 2018

1.9. المشاريع الهيكلية

التكاليف	المتدخلين	الجدول الزمني للإنجاز			الهدف المحدد / التأثيرات	الموقع	نوعية الإجراءات
		المدى البعيد	المدى المتوسط	المدى القصير			
140	المنذوبية الجهوية للتنمية الفلاحية و البنك الغربي	50	50	40	يبدأ البرنامج بجنوب شرق و شمال شرق الولاية خلال المخطط 2016-2020 ليمتد لبقية المعتمديات في أفق 2030	شمال شرق و جنوب شرق الولاية	برنامج التنمية الريفية المندمجة
4.5	المنذوبية الجهوية للتنمية الفلاحية / المنذوبية العامة للتنمية الجهوية / وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية / بنوك	1.5 الزريرية	1.5 الناظور	1.5	إحداث جمعيات لصغار الفلاحين للوصول لمشروع الفلاحة المندمجة و التضامنية	صواف 50 هك	إحداث قرى زكية : منطقة نشاط و مركز حياة
5	وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي / المجلس الجهوي / وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية / المركز الفني للكيمياء / المركز الفني للصناعات الغذائية / منظمة الأعراف	2	1.5	1.5	تشجيع الاستثمارات بقطاع الصناعات الغذائية، تطوير الصناعات الصيدلانية و شبه الصيدلانية ...	زغوان	منذوبية جهوية للتنمية
300	وزارة النقل / شركاء القطاع الخاص		240	60	تمكين ولاية زغوان من أن تكون محور المبادلات التجارية للمنتجات بين مختلف الولايات التي تحدها أو عبور البضائع نحو التصدير. تقليص تكلفة التجميع و النقل، تخفيف أذفاق نقل البضائع.	بئر المشاركة (100 هك)	قاعدة لوجستية خاضعة لمراقبة الديوانة
62	وزارة التجارة / شركاء القطاع الخاص			62	تسهيل و تنظيم تسويق المنتجات الطازجة - دعم التبريد - تسويق الغلال و الخضار، الحليب، الغسل و منتجات الصيد البحري، الزهور، النباتات و البذور	بئر المشاركة (20 هك)	قاعدة تجارية للمنتجات الطازجة
100	وزارة الفلاحة و الصيد البحري / شركاء القطاع الخاص		90	10	تطوير و دعم القطاع السياحي بالولاية	جبل زغوان	تيليفريك

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية/الإدارة العامة للتهيئة الترابية
المثال التوجيهي لتهيئة و تطوير ولاية زغوان -المرحلة الثالثة: إستراتيجية تهيئة و تطوير ولاية زغوان و برنامج العمل في أفق 2030

13	المجلس الجهوي / شركاء القطاع الخاص	3	5	5	مركز تجاري مع علامات تجارية مشهورة، "مدينة حرف" و منتجات محلية، خدمات عامة، مقاهي، فضاءات ترفيهية، خدمات بنكية، ماوي ذات خدمات متنوعة (غسل و صيانة السيارات و خدمات أخرى) بالإضافة إلى سكان ولاية زغوان يجذب هذا الفضاء سكان ولايات بن عروس و كذلك ولاية تونس	جبل الوسط (طريق تونس)	مركز تجاري (20 هك)
100	الديوان الوطني للمياه المعدنية و الاستشفاء بالمياه/ شركاء القطاع الخاص	20	30	50	يتمثل المشروع في تامين و تطوير المحطة الاستشفائية بجبل الوسط الممتدة على 50 هك، و ذلك عبر إحداث تجهيزات رياضية و استشفائية ذات مستوى عالمي.	جبل الوسط	تطوير المحطة الاستشفائية بجبل الوسط
50	وزارة الشباب و الرياضة / وزارة الصحة / / شركاء القطاع الخاص	5	20	25	مركب رياضي يحتوي على ثلاث ملاعب كرة قدم و تجهيزات إيواء، خدمات شبة صحية و علاج	جبل زغوان	مركب رياضي عالمي (15 هك)
3	وزارة الشباب و الرياضة / Collectivité		2	1	تنويع الأنشطة الرياضية و الانفتاح على العالمية	واد الرمل	مركز بحري للتجذيف
5.5	وزارة التربية / المجلس المحلي			5.5	توسيع البنية التحتية للتكوين بالنسبة للتلاميذ النجباء دون المساس بظروف العائلات الفقيرة أو البعيدة	مقرن	معهد نموذجي به مبيت
3.3	وزارة التربية / المجلس المحلي			3.3	تلبية حاجيات القطاع و خاصة تلاميذ المناطق البعيدة	سمنجة	مدرسة تحضيرية بها مبيت
4	جميع الوزارات	1	1,5	1,5	وجود مدينة ذكية متصلة جيدا: معالجة تحديات اجتماعية واقتصادية وايكولوجية وسياسية محددة	زغوان	زغوان 2030 - المدينة الذكية
790,3		82,5	441,5	266,3			المجموع

1.10 أدوات التنفيذ

1.10.1 سياسة المبادرة

تعرف التهيئة الترابية على أنها الأفعال الإرادية للمجتمع على ترابهم مهما كان المقياس (محلي ، جهوي ، وطني) وذلك بدافع تحقيق التنمية و التقدم (إطار جودة الحياة).

وهي عملية تقوم بها مجموعة من الفاعلين الوطنيين، الجهويين والمحليين، الخواص و/أو العموميين على التراب الجهوي لإعادة هيكلة مستدامة للمجال. لذا من الضروري أن تتحمل الدولة المسؤوليات لتحقيق التضامن و التلاحم و التماسك الوطني من خلال آليات الإعانة و التعويض للمناطق التي تعاني صعوبات في التنمية؛ كما يجب إحداث صناديق للتنمية الجهوية تجمع مختلف الهياكل المسؤولة عن التنمية الترابية.

في هذا السياق و في إطار مرافقة إعداد المثال التوجيهي لتهيئة و تطوير ولاية زغوان ، فإنه من المهم إحداث وكالة جهوية للتنمية و بنك جهوي يعنى بالاستثمار داخل الجهة و يسعى إلى تطويرها.

1.10.2 اللامركزية

يتم تعريف اللامركزية على أنها نقل السلطة من الدولة المركزية إلى المستوى الجهوي و المحلي ، وذلك لصالح الجماعات المحلية التي تنتخب من طرف المواطنين. من جانب آخر فإن محتوى اللامركزية هو في الآن ذاته سياسي و إداري، وهي أداة تزيد في سلطة الجماعات المحلية دون إضعاف سلطة الدولة التي تواصل في ممارسة سلطة المراقبة على الهيكل اللامركزي الذي يقع تحت وصايتها.

قد يكون من الحكمة للدولة أن تستثمر بشكل عادل فيما يخص الإدماج الجهوي و توزيع الاستثمارات و تشريك الجماعات المحلية خاصة البلديات.

1.10.3 حوكمة التهيئة الترابية

يقترح المثال التوجيهي نوعين من التوصيات اللازمة فيما يخص الحكم المحلي من أجل تنفيذ برنامج العمل المصاحب المثال التوجيهي لتهيئة و تطوير ولاية زغوان وهي نوعين العامة و الخصوصية.

1.10.3.1 التوصيات العامة:

- دعم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص
- التصرف في الخدمات التقنية للبلديات
- تجميع و معالجة النفايات
- الربط بين المجالات الريفية و الحضرية
- تكوين و تدريب مختلف الفاعلين المحليين
- تقوية آليات التشاور و ضمان مشاركة المواطنين
- تعبئة الجمعيات المحلية و بقية الفاعلين المحليين
- حل المشاكل العقارية

1.10.3.2 التوصيات الخصوصية ضمن المثال التوجيهي لتهيئة و تنمية ولاية زغوان

يتطلب تنفيذ المثال التوجيهي لتهيئة و تنمية ولاية زغوان مجموعة من الأدوات المتلائمة مع التنفيذ التشاركي و المنسق ، إضافة إلى هياكل منظمة لإدارة و مراقبة مستوى تقدم و انجاز برنامج العمل على

تطبيق إجراءات التهيئة المقترحة تمر على المستوى المؤسسي عبر إحداث هيكل فني بالولاية بدعم تقني من الوكالة الجهوية للتنمية.

1.10.4. لوحة القيادة

1.10.4.1. التعريف ، الفائدة و المبادئ

تتمثل مهمة لوحة القيادة في توفير المعطيات التي تمكن من مواكبة تطور المجال، و بصفة خاصة بالأماكن الحساسة و المواضيع التي تمثل خطورة ، وهي بمثابة قاعدة بيانات و نظام معلومات تفاعلية من أجل متابعة و مراقبة التراب الجهوي.

هذه الأداة سوف تمكن من:

- الحصول على متابعة مركزية و توحيد البيانات على مستوى الجهة
- استخدام واجهة بسيطة و عملية للمستخدمين الجهويين و المحليين
- الحصول على نموذج بيانات موحد و دقيق
- الحصول على أداة لمتابعة التراب الجهوي
- تمكن لوحة القيادة من النفاذ إلى البيانات من خلال واجهة تخص المناطق (المعتمديات / المناطق المتجانسة) مع مدخل آخر من خلال المفاهيم أو القطاعات (الصحة، التعليم، التشغيل، الفلاحة، السياحة...) و بالتالي سهولة قياس التطور خلال فترة معينة
- تبادل البيانات و المعطيات المحينة مع مختلف الشركاء و الفاعلين في الجهة إضافة إلى سهولة التسويق و التعريف بالجهة أو جزء منها.

1.10.4.2. نظام إنذار و يقظة ترابية

لوحة القيادة يمكن أن تشكل انطلاقا من المعتمديات ، و سيتم فيما بعد تحديد معايير استغلال و استخدام المجال ، و هذه المعايير التي تشكل مقاربة إحداث نظام إنذار و يقظة ترابية.

1.10.4.3. اختيار المؤشرات

تم اختيار المؤشرات و تجميعها على النحو التالي:

- مؤشرات ديمغرافية و مجتمعية
- مؤشرات اجتماعية و مؤشرات التجهيز و الخدمات
- مؤشرات تجهيزات النقل
- مؤشرات اقتصادية
- مؤشرات طبيعية و بيئية.